عن ذلك وأما إرادته تعالى الفعل مع كراهيته له لنهيه عنه فجائز والجهل ضد
العلم ويدخل في الجهل الظن والشك والوهم والنسيان والنوم وكون العلم نظريا
ونحو ذلك لمنافاة ذلك العلم والممات ضد الحياة والصمم ضد السمع والبكم
ضد الكلام والعمى ضد البصر وقوله صفات نفي في الصفة وثانيه عما البكم
عدم الكلام أصلا الوجود آفة تمنع منه والصمت كونه بالحروف والأصوات
كان المتكلم بالحروف وقفه نطق حرف واحد صامته عما حي بداخل وان كان من صو
بالكلام في الجملة والله أعلم فيستحيل عليه تعالى الأعراف معا عدم الكلام
وكون كلامه حرفا أو صوتا أو غيرهما من صفات كلام الخلق وقوله

يجوز في حقه فعل الممكنات، بأسرها وتركها في العدمات

هذا هو القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى وذلك مما هو خارج عن ذاته
تعالى وصفاته القائمة بها وهو فعل كل ممكن أو تركه في العدم فكل ممكن
عدمه لا يجب عليه تعالى فعله ولا يستحيل عليه تعالى تركه بل يفعل منه
ما أراد تعالى ويترك ما أراد سبحانه وذلك كالثواب والعقاب والخلق والرزق
والإماتة والإحياء وبعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصلاح والأصلح
للخلق ونحو ذلك وهذا القسم هو المسمى بصفات الأفعال التي هي أثر
القدرة والإرادة ثم قال وجوده له دليل قاطع

وجوده له دليل قاطع، حاجة كل محدث للصانع
لو حدثت بنفسها الأكوان، لاجتمع التساوي والرجحان
وذا محال وحدوث العالم، من حدث الأعراض مع تلازم

لما فرغ من تعداد الصفات الواجبة له والمستحيلات عليه تعالى والجائزة
في حقه تعالى أخذ يذكر براهينها ودلائلها لتخرج المكلف بمعرفتها عن
ربقة التقليد المختلف في إيمان صاحبه وبدأ بالوجود فأخبر أن لوجوده تعالى
دليلا قاطعا لا تلحقه شبهة وهو افتقار كل محدث بفتح الدال إلى صانع
يصنعه وهو المحدث له بكسر الدال وبيان افتقار ذلك أنه إذا حدث في
الوقت المعين بالفعل لا يمتنع استمرار عدمه ولا يمتنع تقدمه على
الوقت

الوقت الذي وجد فيه وتأخره عنه بساعة فاختصاصه بالوجود بدلا عن
العدم المجوز عليه وبكونه في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده يفتقر قطعا
إلى محدث يخصصه بما ذكر بدلا عن مقابله ثم بين اللازم على تقدير حدوث
العالم من غير محدث بقوله لو حدثت بنفسها ولو حدث العالم بنفسه
لاجتمع التساوي والرجحان واجتماعهما محال لأنهما متنافيان وبيانه
أن العالم في وجوده وفي عدمه على المستوى كما مر فلو حدث بنفسه
ولم يفتقر إلى محدث لزم أن يكون وجوده الذي هو مساو لعدمه
راجحا بلا سبب على عدمه الذي هو أيضا مساو لوجوده وهو محال
فتعين أن يكون المرجح لوجوده على عدمه ولكون وجوده في وقت دون آخر
هو غيره وليس هو إلا الله تعالى والعالم هو أجرام دالة والأكوان
أعراض مخصوصة وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولعل
مراد الناظم ما هو أعم من الأعراض والجواهر قوله التساوي بحذف الياء
للوزن والإشارة في قوله وذا محال راجعة إلى اجتماع المساواة والرجحان
قوله وحدوث العالم إلخ لما قرر في برهان الوجود حدوث العالم وسلمه
تسليما بل جعله أصلا وكان هنا يثبت ذلك وهو ملازمته للأعراض الحادثة
بأن أجرام العالم يستحيل انفكاكها عن الأعراض كالحركة والسكون
وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود
ومن وجود إلى عدم فلو كانت قديمة لزم أن لا تنعدم لأن ما ثبت قدمه
استحال عدمه وإذا ثبت حدوث الأعراض واستحالة وجودها في الأزل
لزم حدوث الأجرام واستحالة وجودها في الأزل قطعا لاستحالة انفكاك
الأجرام عن الأعراض إذ حدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر
ونفي [illegible] واستغنى الناظم بدليل حدوث الأعراض لوضوحه والله أعلم
فقوله حدوث العالم مبتدأ ومضاف إليه ومن حدث الأعراض خبر
مستفاد وما أخذ من حدوث الأعراض ومع تلازم يتعلق بما يتعلق
به الخبر أي حدوث العالم مستفاد من أخذ حدوث الأعراض وملازمته للأجرام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)